٤ـ بعض سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي وآثارها في الحياة

١/٤ تأصيل المسألة:

بعد هذه الجولة القصيرة حول السنن الإلهية، مفهومها وخصائصها وأساليب الهداية إليها والميادين التي تمارس السنن عملها فيها، والهدف من بناء الحياة على السنن، ننتقل من التعميم إلى التخصيص، من الحديث العام عن السنن الإلهية إلى الحديث الخاص عنها من ميدان محدد هو الميدان الاقتصادي.

إن القرآن الكريم قد علمنا أن كل ما يقع في الأرض من أحداث وما يصيب الإنسان من خير وما يحل به من ضر، لا يقع صدفة، أو يحدث اعتباطاً، وإنما يقع وفق ناموس عام ونظام يحكم الحياة ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾

[الحديد:٢٢]

وبناء عليه (وعلى صعيد الحياة الاقتصادية) فإن كل ما وجد ويوجد من الموارد وطريقة توزعها على جنبات الأرض، وزيادتها ووفرتها في منطقة ونقصها وقلتها في منطقة أخرى، والصفات التي توجد عليها هذه الموارد في كل صعيد، وكل ما يصيب المجتمع من تقدم وتخلف، وما يتحقق له من غنى وفقر، وما يناله من رفاهة الحياة وضنك المعيشة، إنما يتم وفق ذلك الناموس ويحكمه ذلك النظام ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[الطلاق:٣] ، هذا الناموس وذلك النظام الذي يحكم الحياة الاقتصادية هو سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي.

وإذ نحن في بداية إحتكاكنا بالدراسة الاقتصادية، فإنه من مقدمات هذه الدراسة، أن نقف على الأرضية الصلبة لها، ممثلة في الوقوف على سنن الله تعالى التي تتحكم في هذا الميدان، ويخضع لها الإنسان. علينا أن نتعرف على أهم هذه السنن، وشروط انطباقها، وضوابط حكمها للحياة الاقتصادية، وما هو أثر السلوك الإنساني فيها، وما الذي يجرى منها رغم أنف الإنسان، وما الذي يتخذ من سلوك الإنسان مادة له، هل في مقدور الإنسان أن يعاند هذه السنن ويخرج عليها ولو مؤقتا؟ أم أن ذلك غير مقدور له عليها؟ وهل تحكم هذه السنن الجانب المادي من الإنتاج فقط، أم أنها تحكم أيضا الجانب الاجتماعي منه، والذي يتمثل في علاقة الإنسان بالإنتاج، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان الناشئة عن التشارك في عمليات الإنتاج؟

بمعنى هل هناك سنن تحكم توزيع العائد بحيث إذا ساد العدل في التوزيع تحققت نتائج معينة، وإذا ساد سوء التوزيع تحققت نتائج أخرى؟

ثم في ميدان الاستهلاك، هل في هذا الميدان سنن لله تحكمه فيكون خروج الإنسان عليها مخلا بالعلاقة الصحيحة التي يجب أن تربط بين موارد الله تعالى واستخدامات الإنسان لها، فتترتب نتائج معينة على إتباع الإنسان للسنن كما ترتب نتائج مخالفة الإنسان لسنن الله تعالى في ميدان الاستهلاك.

وفى ميدان الحركة الحضارية وبناء العمران البشرى، وتحقيق النهوض الاقتصادي والشهود الحضاري، هل هدانا الله تعالى إلى السنن التي نملك باستخدامها أن نحقق النهوض إذا كبونا، وأن نحقق التقدم إذا تخلفنا، وأن ننتصر إذا هزمنا، ونمتلك القوة إذا ضعفنا، وان نعز إذا ذللنا؟

إننا كي نؤصل نظرية اقتصادية إسلامية، ونقيم بناء نظرياً يجيب على شتى التساؤلات المثارة في الميدان الاقتصادي علينا أن ننطلق من البحث عن سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي، عاملين على استنباطها ثم صياغتها صياغة دقيقة، ووضعها في مكانها الصحيح من البناء النظري الاقتصادي الإسلامي.

وسنجد أن سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي يُتوصل إليها من طريقتين، فالسنن الحاكمة للجانب المادي من الإنتاج، إنما نصل إليها عن طريق ملاحظة سلوك الظواهر المادية، والكشف عن العلاقات التي تربط بين ذلك السلوك ونتائجه، حتى تصل إلى القوانين التي تحكمها، والتي عليها تنقاد غلتها، وتعطي الإنسان خيرها، أما السنن الحاكمة للجانب الاجتماعي من الإنتاج فإن الوصول إليها يكون بالبحث في كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم - للاهتداء إلى السنن التي تحكم علاقة السلوك الإنساني بالعمليات الاقتصادية، إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً. وتوضح متى يقود هذا السلوك إلى فلاح الإنسان، ومتى يقوده إلى التردي. وبتجميع المحصلة النهائية للسنن الحاكمة في المجالين، وسلكها في بناء نظري متماسك، نحصل على صورة للنظرية الاقتصادية الإسلامية. ثم تأتي الدراسة الاقتصادية لتغرس في عقول المنتفين لها أن من مهام الإنسان المسلم الأساسية العمل على اكتشاف السنن الإلهية، ثم استخدامها للوصول إلى الأوضاع التي يرغب في الوصول إليها.

إن على علم الاقتصاد الإسلامي (إلى جوار مهامه الأخرى) أن يقدم السنن المكتشفة في المجال الاقتصادي إلى الممارسين لمختلف المهام في المجتمع، كي تستطيع بها حياتهم، وتترشد بها خطواتهم. ثم إن عليه أن يستمر في البحث

والتنقيب من أجل اكتشاف السنن التي لم يكشف عنها، حتى تسد الثغرات التي لم تزل قائمة في شبكة التعرف على السنن الإلهية في المجال الاقتصادي، وكلما تقدم خطوة في هذا الطريق، كلما تمكن من امتلاك نظرية أكثر دقة وتمكن الإنسان من الاستفادة مما سخر له في كون الله تعالى، فاخرج عملية التسخير من القوة إلى علم الفعل والعمل.

وفي هذه العجالة لن نتعرض للسنن الإلهية التي تحكم الجانب المادي من الميدان الاقتصادي، وسنكتفي بعرض السنن الإلهية التي تحكم السلوك البشرى في الميدان الاقتصادي، تلك السنن التي سنستخلصها مباشرة من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله -، وذلك كنماذج للسنن الإلهية التي تحكم هذا الميدان في مختلف فروعه. سنستعرض سنة الله تعالى:

١) في الحصول على الدخل (الرزق) على المستوى الفردي.

٢) سنة الله تعالى في تعظيم الإنتاج وزيادة الرخاء على المستوى العام (المجتمعي) (سنة الله في الإنتاج).

٣) ثم نعرض سنة الله تعالى في استخدام الدخل في إشباع الحاجات على المستوى العام (المجتمعي) أيضا (سنة الله في الاستهلاك).

٤) ثم سنة الله تعالى التي تحكم علاقات التوزيع المترتبة على اشتراك أفراد المجتمع في الاستفادة من الموارد المملوكة للمجتمع (سنة الله في التوزيع).

عسى أن يكون عرض هذه السنن داعياً إلى أن تنفعل بها جماهير أمتنا، وتستجيب لها بعد التعرف عليها، إذ لا قيمة لاكتشاف وعرض السنن إلا في الانفعال بها وتمثيلها في الحياة. واستخدامها في تحقيق الحياة الطيبة للمجتمع والبعد به عن التردي في هاوية التخلف في شتى ميادين الحياة.

٢/٤: سنة الله في الحصول على الرزق (الدخل)

١/٢/٤: طريق الحصول على الرزق. مما يؤمن به المسلم، ويعتبره جزءاً من عقيدته أن الله تعالى هو الرزاق ذو القوة المتين، وانه ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، وأن الله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر، إذ أن خزائن كل شيء عند الله سبحانه وتعالى، وأنه ينزل منها بقدر معلوم له سبحانه، وأنه لو بسط الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء، إنه بعباده خبير بصير.

هذا ما يعتقده المسلم، ويؤمن به إيماناً جازماً، ولكن هل يتم الأمر اعتباطاً، وينال الرزق بدون سنة تحكم الحصول عليه؟ كلا. إن لله تعالى سنناً تحكم، وقوانين تنظم، ومسببات ربطت بأسباب، أظهر ما تكون في قضية تحصيل الرزق (الدخل).

ففي الوقت الذي يقرر القرآن الكريم أن الله هو الرزاق، يقرر أن الرزق إنما ينال بنوع سعي لا محالة. يقول سبحانه ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ﴾[الملك:١٥].

فالطريق إلى تحصيل الرزق ـ كما تقرر الآية الكريمة ـ هو المشي والضرب في مناكب الأرض وجنباتها، جبالها ووديانها، بحارها وأنهارها، ظاهرها وباطنها، وسائر أرجائها، من أجل تحصيل الرزق الذي تكفل الله تعالى به، بسطه أو قبضه، بناء على اعتبارات موضوعية، تتعلق بسلوك الإنسان وسعيه، واكتشاف سنن الله تعالى التي تنقاد بها الماديات في هذا الكون ثم استخدامها، وإن سنة الله تعالى في تحصيل الرزق أن يمارس عباده الأعمال المفضية إلى إيجاد

السلع والخدمات التي تشبع الحاجات، وبقدر استجابتهم لهذه السنة، بقدر ما تتسع أرزاقهم، وتفيض الخيرات بين أيديهم، وإذا لم يستجيبوا لهذه السنة نقصت الأرزاق، ولم يجدوا من السلع والخدمات ما يشبع كل حاجاتهم.

لقد قررت الآية التي بين أيدينا أن الله تعالى قد ذلل الأرض أي جعلها ميسرة للحركة فيها والتردد بين جنباتها من أجل تحصيل الرزق، فالرزق إنما يتوصل إليه بالتحرك على ظهرها، عملا فيها وإثارة لها، واستخراجاً لكنوزها، واستخداما للقوانين المختلفة التي بها تنقاد غلاتها، وبها تعطى ثمارها، التي رصدها الله تعالى لمن يسعى إلى تحصيلها، وهذا السعي في مقدور الإنسان ومكنته ـ إذ الأرض مذللة له ـ فمن نكل عن العمل فقد قصر، ولم يكن من المنطقي أن تصل إليه طيبات الأرض، وهو لم يسلك الطريق الذي رسمه الله تعالى للحصول عليها.

إن سنة الله تعالى أن كل كائن حي إنما يحصل على رزقه بنوع سعى، والإنسان أحد هذه الكائنات، وهو غير مستثنى من هذه السنة التي أقام الله تعالى عليها الحياة الدنيا وجعلها أحد الفروق بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة.

ولتأكيد هذه السنة وعموميتها، يبين لنا النبي، أن السعي في الرزق لا يتعارض مع اعتمادنا على الله تعالى وتوكلنا عليه، ولا ينافى إيماننا بأن الله تعالى هو الرزاق، ذلك أننا بعملنا إنما نطلب ما عند الله من رزق ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾[العنكبوت:١٧]، والابتغاء هو الطلب، والطلب ليس بشقشقة اللسان، وإنما بممارسة الأعمال. يقول النبي ﷺ لمن سأله أيترك الناقة مرسلة

ويتوكل على الله في حفظها، أم يعقلها ويتوكل على الله في حفظها؟ يقول له: أعقلها وتوكل. إن عدم عقلها ليس توكلاً، وإنما عقلها هو التوكل. فممارسة الأعمال ابتغاء للرزق من عند الله تعالى هو التوكل، قال الحكيم الترمذي: مر عمر بن الخطاب ـ بقوم فقال لهم: من أنتم؟ قالوا: المتوكلون. قال: أنتم المتأكلون، إنما المتوكل رجل ألقى حبه ـ أي بذره ـ في بطن الأرض وتوكل على ربه عز وجل[1].

فالمتوكل من يمارس الأعمال زارعاً، ومن يضرب في الأرض تاجراً، ومن يقف خلف آلته صانعاً، المتوكل من شرع في ممارسة شتى الأسباب التي أقامها الله تعالى طريقاً للحصول على الطيبات.

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: وقد رتب الله سبحانه حصول الخيرات في الدنيا والآخرة، وحصول السرور في الدنيا والآخرة في كتابه **على الأعمال**، ترتيب الجزاء على الشرط، والمعلول على العلة، والمسبب على السبب، وهذا في القرآن يزيد على ألف موضع.

وبعد أن يسرد الكثير من هذه الشواهد يقول: وبالجملة: فالقرآن من أوله إلى آخره صريح في ترتيب الجزاء بالخير والشر، والأحكام الكونية والأمرية على الأسباب، بل في ترتب أحكام الدنيا والآخرة ومصالحها ومفاسدهما على الأسباب والأعمال[2].

---

(١) الألوسي، روح المعاني، طبعة لجنة العلماء، ج ٢٩، ص ١٥.

(٢) ابن القيم، الجواب الكافي، دار الهدى للطبع والنشر، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٧/١٦.

ومن ثم فإن تحقق الشرط يفضي إلى تحقق الجزاء، واتخاذ السبب يفضي إلى المسبب، والقيام بالأعمال يفضي إلى تحقق وحصول الرزق الذي ربطه الله تعالى بالأعمال، سواء في ذلك أن يكون متخذ الأسباب ومطبق السنة الإلهية مؤمناً بالله تعالى أم غير مؤمن، لأن الكل مرزوق من الله تعالى، وطريق الرزق الذي أقامه سبحانه هو العمل، فمن أتى به حصلت له نتيجته، ومن سلك الطريق أفضت به إلى ما طلب. ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[الإسراء:٢٠].

وعليه يكون لحجم الدخل وحجم الثروة علاقة طردية مع حجم واتخاذ الأسباب، واستخدام سنن الله تعالى التي تنفاد عليها غلة أرضه، ولا علاقة لذلك برضي الله تعالى وسخطه، ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ﴾[سبأ:٣٧]، ﴿فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر:١٥-١٧]

٢/٢/٤: المسلم وسنة الله في تحصيل الرزق:

بناء على ما تقرر في عرض سنة الله تعالى في تحصيل الرزق، فإن المسلم مكلف باتخاذ الأسباب المؤدية إلى تحصيل الرزق، ولا يتفق مع فهم المسلم لسنة الله هذه أن يقعد عن طلب الرزق، وقد علم ـ كما قال سيدنا عمر ـ أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، وإنما يستخرج الذهب والفضة، وسائر الأموال من معالجة الأرض، والضرب في جنباتها، زراعة وصناعة وتجارة وأنشطة مساعدة لهذه المجالات الرئيسية الأخرى في دنيا الإنتاج.

على المسلم أن لا يقعد عن طلب الرزق، وأن يبذل جهده في العمل واتخاذ الأسباب المؤدية إلى جمع المال من وجوهه المشروعة، فهذا العمل ـ إذا ابتغى وجه الله تعالى ـ لا يقل عن الجهاد في سبيل الله، بل إنه عمل قرين له بنص القرآن الكريم. فقد جمع الله تعالى بين الضرب في الأرض طلباً للرزق وبين الجهاد في سبيل الله تعالى كمبررين لتخفيف التكليف بقيام الليل فقال سبحانه: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾[المزمل: ٢٠]

فلقد خفف سبحانه عن المسلمين جميعاً من أجل المجاهدين والضاربين في الأرض متاجرين، والمرضى غير القادرين. يقول الرازي: ومن لطائف هذه الآية أنه تعالى سوى بين المجاهدين والمسافرين للكسب الحلال[1]. ولقد سوى بينهما رسول الله ـ عندما قال: يا معشر التجار أبشروا فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله. ولهذا رأينا ابن مسعود ـ يقول ـ كما نقل الرازي ـ أيما رجل جلب شيئاً إلى مدينة من مدائن المسلمين، صابراً محتسباً، فباعه بسعر يو[illegible]، كان عند الله من الشهداء[2].

وليس الأمر خاصاً بالتجارة بل إن جميع الأنشطة المباحة تقاس عليها فيكون سبحانه قد سوى بين الجهاد ـ وهو ذروة سنام الإسلام ـ وبين العمل في الإنتاج للطيبات في أي ميدان من الميادين. وليس في هذه التسوية غرابة، ذلك

---

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط ١/ ١٩٨١، مجلد ١٥، ص ١٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٧.

أن ممارسة الإنتاج إسهام في بناء القوة الاقتصادية للمجتمع، وهذه لا تقل في الأهمية عن القوة العسكرية التي بها الجهاد في سبيل الله، بل إنه بغيرها لا وجود للقوة العسكرية، فلا غرابة إذاً في أن يكون الانشغال بالإنتاج وممارسة العمل الاقتصادي مساوياً في الفضل والثواب، للجهاد في سبيل الله تعالى.

٣/٢/٤: علاقة الجهد بحجم العائد الاقتصادي

يقرر الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، وبينا أنه سبحانه قد رتب حصول الخيرات في الدنيا والآخرة على الأعمال، ومن ثم فهناك ارتباط بين إتقان العمل وإحسانه وبين العائد المترتب على العمل، أي أنه بقدر جهد الإنسان يكون عائده من عمله في الجملة، وسيتفاوت الناس فيما بينهم في الأرزاق، بسبب تفاوتهم في القدرات والمواهب، بل وبسبب درجة الإخلاص في أداء الأعمال، وليس الإتقان والتجويد ببعيد عن فكرة الإخلاص في أداء العمل. إذ للنية أثر كبير على عائد العمل، فبركات الله تعالى تتنزل على الناس بقدر إخلاص النية، وقد يضاعف الله الجزاء المادي للشخص في الدنيا ضعفاً أو ضعفين أو ثلاثة أو أكثر بناء على درجة الإخلاص في العمل.

وحسن النية ودرجة الإخلاص يمكن إرجاعها إلى امتلاك قدرات ومواهب معينة، أي هما نوع من العمل، وفي الحديث ما يثبت أن نية المرء من عمله. وهكذا قد يتفاوت عائد العمل حتى لو تساوى حجم العمل من الناحية الظاهرية.

إن للتفاوت بين الناس في ملكاتهم وإمكانياتهم، وما يؤدى إليه من تفاوتهم في حجم دخولهم وثرواتهم، حكم جليلة منها أن يتعاون الناس ويخدم بعضهم بعضاً، ولو تساوى الناس في الملكات والإمكانيات فتساووا في الدخول والثروات لما استقامت الحياة الدنيا التي أقامها الله تعالى على الابتلاء إن بكثرة المال وإن بقلته. ومن ثم على التعاون بينهم بحيث يقوم هؤلاء بدور ويقوم الآخرون بدور آخر، وكلها أعمال مأجورة من الله تعالى، إن في الدنيا، وإن في الآخرة. وقد نبه القرآن الكريم إلى حكمة الله تعالى الكامنة خلف تفاوت الناس في إمكانياتهم التي خلقهم الله بها، وما يتبعها من تفاوتهم في مستويات المعيشة التي توفرها لهم هذه الإمكانيات فقال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[الزخرف:٣٢].

فالحكمة من تفاوت الناس في مستويات المعيشة، أن يتعاون الناس على استقامة الحياة، بأن يخدم بعضهم بعضاً، وأن يلي كل فريق عملاً، وأن يسد كل إنسان ثغرة.

وهكذا تتضح لنا سنة الله تعالى في الحصول على الرزق (الدخل) وهى أن الله تعالى قد جعله معلولاً للعمل، ونتيجة مترتبة على القيام به، بحيث ينمو الدخل بزيادة العمل ويقل الدخل بقلة العمل، فيكون ابتغاء الرزق هو ممارسة العمل، وتعمير الأرض، واستخراج خيراتها التي أودعها الله تعالى فيها، والعمل بمعناه الواسع هو الطريق إليها. وعليه فإن توقع الرزق بدون [illegible] سنن الله تعالى، والسعي في تحصيل الرزق متسق مع التوكل على

الله تعالى، ولا يتنافى معه. وأن ارتفاع مستوى دخل الفرد رهن بممارسة الأسباب المفضية إلى الحصول على الدخل، والتقاعس عن العمل يفضي إلى قلة الدخل ونقص الرزق، ومن ثم فإن الإنسان هو المسئول عما يناله من غنى أو يحل به من فقر، والتعلل بالقدر في هذا الموضوع جهل. يقول ابن القيم بعد أن وضع ابتناء المصالح على الأسباب والأعمال: «ومن تفقه في هذه المسألة وتأملها حق التأمل، انتفع بها غاية النفع، ولم يتكل على القدر جهلاً منه وعجزاً وتفريطاً وإضاعة، فيكون توكله عجزاً، وعجزه توكلاً، بل الفقيه كل الفقيه الذي يرد القدر بالقدر، ويدفع القدر بالقدر، ويعارض القدر بالقدر، بل لا يمكن للإنسان أن يعيش إلا بذلك»[1].

هذه سنة الله تعالى في تحصيل الدخل على المستوى الفردي، أما على المستوى الجمعي أو المستوى القومي، الذي نتحدث فيه عن دخل الأمة، ومستوى معيشة الجماعة الذي يتحقق لها من هذا الدخل، فإن لله سبحانه وتعالى سنة تحكم هذا الجانب، وتوضح متى تعيش الجماعة في رغد العيش، ومتى يحل بها ضنك المعيشة وسوء الأحوال، وسنبينه في السنة الإلهية الخاصة برغد المعيشة أو ضنكها.

٣/٤: سنة الله تعالى في رغد المعيشة وارتفاع مستواها

تحدثنا في البند السابق عن سنة الله تعالى في تحصيل الرزق (اكتساب الدخل) وتبين لنا أن ذلك يتبع العمل الذي جعله الله تعالى سبباً في تحصيل الرزق واكتساب الدخل وينطبق ذلك على المستوى الفردي، حيث يبذل الفرد

---

(١) ابن القيم، الجواب الكافي، مرجع سابق، ص ١٧.

جهده ويسعى سعيه في تحصيل الرزق واكتساب الدخل، بيد أن بعض الأفراد قد لا يتمكن من السعي الذي يولد الدخل الذي يسمح له بالحياة الطيبة، وبعضهم قد يحقق دخلاً كبيراً لكنه ـ للظروف المحيطة بالمجتمع ـ لا يحقق لنفسه رغد العيش وطيب الحياة.

إن رغد العيش وطيب الحياة وارتفاع المستوى المعيشي في المجتمع له مقومات أخرى، ليس عمل الأفراد وسعيهم إلا واحد منها فقط، ولكن يبقى الكثير من الاعتبارات المتداخلة، والتي تشترك في إتاحة الحياة الطيبة للمجتمع، وتمتع أفراده جميعاً بالمستوى المعيشي الجيد، وتحقق الرفاهة والسعادة لهم، أو تفعل بهم عكس ذلك، فيحل بالمجتمع ضنك المعيشة. وسوء الأحوال مع أن حجم الدخول والثروات في أيديهم ليس بالقليل.

إن سنة الله تعالى في هذا الميدان هي «العدل» والعدل شريعة الإسلام ومطلب أساسي، وركن من أركان النظام، فإذا بنيت الحياة على العدل الاجتماعي والعدالة في التوزيع، ظهرت آثار بركات الله تعالى وتوفرت الطيبات وفاضت، وإذا ساد الحياة الظلم الاجتماعي وبنيت العلاقات الاجتماعية على الأثرة، وغاب منها العدل، نقصت الطيبات، ولفت المجتمع المشاكل التي تأخذ بخناقه وتجعل معيشته ضنكا.

إن العدل الاجتماعي هو السبب، ورغد العيش ووفرة الطيبات هي المسبب. والعدل هنا هو جماع الإسلام، والالتزام به في كل مجال.

لقد جاءت آيات الكتاب الكريم موضحة أن الالتزام بهدى الله تعالى وتطبيق شريعته، يمكن المجتمع من الحياة الطيبة، فيغدق عليه الخيرات،

وتفيض عليه البركات. يقول سبحانه ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الأعراف:٩٦]، كما يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[المائدة:٦٦]. ويقول سبحانه: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾[الجن:١٦].

إن هذه الآيات تربط بين تطبيق شريعة الله تعالى ـ وقوامها العدل ـ وبين ازدهار الحياة، وكثرة الخيرات، وتنزل البركات. فإذا صيغت سلوكيات المجتمع في شتى المجالات وفق شريعة الله تعالى فإن النتيجة هي أن يحيا حياة المجتمع طيبة، يرفرف عليه الأمن، ويظله الغنى، وتشيع الرفاهية في كل جناته.

إن شريعة الله تعالى في الميدان الاجتماعي تعنى عدالة التوزيع ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[الحشر:٧] وشريعة الله تعالى في الميدان الإنتاجي تعنى العمل الدائب، وصيانة الموارد والمنتجات من التبديد والضياع، إسرافاً وتبذيراً، وهي في ميدان الاستهلاك حماية للطيبات من أن تستخدم فيما لا ينبغي أن تستخدم فيه، كما تعنى حماية السلوك الاستهلاكي من البخل والتقتير، وترتيب أولويات لإشباع الحاجات، تبدأ بالضروريات ثم الحاجيات وتقف عند الكماليات، فلا يتجاوزها السلوك الاستهلاكي ليقع في براثن الترف.

إن شريعة الله قد جاءت أيضاً بتحريم الربا وإيجاب الزكاة، كما جاءت داعية إلى تبنى أكفأ أساليب الإنتاج واعدل أساليب التوزيع والاستقامة على

هذه الشريعة، تقود إلى نتيجة لا تتخلف وسنة لله لا تتبدل هي وفرة الخيرات، وزيادة الطيبات، ورغد العيش وطيب الحياة.

إن خلاصة هذه السنة، أن العمل داخل الأُطُر الصحيحة، مع الالتزام بالقيم، ينتهي بنا إلى تحقق الوفرة والرخاء، وطيب العيش والحياة. وهذا هو ما عبرت عنه الآيات الكريمة التي أوردناها، فهي قد تحدثت عن علاقة قائمة بين تطبيق شريعة الله تعالى، وبين وفرة الخبرات. وقد عبرت الآيات الكريمة عن الالتزام بشريعة الله تعالى بأنه الإيمان والتقوى مرة، وإقامة التوراة والإنجيل وسائر ما نزل على البشر من ربهم مرة، والاستقامة على الطريقة مرة ثالثة. كما عبرت عن النتيجة المترتبة على هذا الالتزام بأنه فتح البركات من السماء والأرض مرة. وأنه أكل البشر من فوقهم ومن تحت أرجلهم مرة، وأنه سقياهم ماءً غدقاً مره ثالثة.

فالسنة التي تقررها هذه الآيات تتلخص في أن وفرة الطيبات ورغد العيش وطيب الحياة إنما يترتب على الالتزام بشريعة الله تعالى وركنها الأساسي الذي هو العدل في كل المجالات.

ذلك هو الجانب الإيماني من هذه السنة، وهناك الجانب المغاير والذي يمكن أن نهتدي إليه عن طريق الأخذ بمفهوم المخالفة الذي تهدى إليه الآيات السابقة، وهو الارتباط بين الخروج على شريعة الله تعالى، والنقص في الخيرات، وانخفاض مستوى الطيبات ومستوى المعيشة في المجتمع. وبرغم إمكانية فهم ذلك من مفهوم المخالفة لما قررته الآيات السابقة- كما قلنا- إلا أن الله

تعالى قد أشار في كتابه الكريم إلى هذا الجانب من هذه السنة إشارات صريحة فقال على سبيل المثال ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه:١٢٤]

فالإعراض عن ذكر الله تعالى، والكفران بنعمته سبحانه هو الخروج عن أحكام شريعته، وعدم الالتزام بتطبيقها ورفض إقامة الحياة الاجتماعية على هدى منها، هذا السلوك من المجتمع تعقبه نتيجة لازمة له، هي ضنك المعيشة بما يحمله من انتشار الجوع أو فقد الأمن، وملازمة ذلك للمجتمع كأنه لباس يحتويه ويشتمل عليه.

يحدث ذلك للمجتمع، حتى في ظل كثرة الموارد، والقيام بالإنتاج، لكن غياب العدل الاجتماعي والعدل بصفة عامة والذي قلنا إنه ركن الإسلام الأكبر، يجعل الأثرة والاستئثار في جانب ويجعل الجوع والاحتياج لباساً للجانب الأكبر من أفراد المجتمع، كما يجعل الخوف وعدم الأمن لباساً للجميع، بسبب صنيعهم وغياب العدل الاجتماعي من مجتمعهم.

إن حجماً معيناً من الطيبات يوزع بصورة عادلة على أفراد المجتمع يقيم حياة طيبة أعلى بكثير من ضعف هذا الحجم إذا ساء توزيعه، فاستأثر به البعض وحرم منه الأكثرون.

إنها سنة لله تعالى عامة مطردة لا تتبدل، إذا قامت الأمة بالوفاء لرسالتها، ونهضت بالواجبات الملقاة على عاتقها، مكنها الله تعالى في الأرض وأفاض عليها نعمه وعاشت حياة طيبة. وإن هي تنكبت الطريق الصحيح، وخانت

رسالتها وأعرضت عن منهج الله تعالى عاشت حياة نكدة، تملأها المشاكل، وتكتنفها الصعاب، حتى تحكم فيها سنن الله تعالى حكماً نهائياً.

١/٣/٤: مثل من القرآن يشرح هذه السنة

لقد قرر الله هذه السنة في العديد من الآيات التي أوردنا بعضها، وضرب لنا مثلا لعلنا نعقله، يبين لنا عاقبة الخروج على شريعة الله تعالى، وعدم وفاء الأمة لرسالتها، يقول تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[النحل:١١٢].

إن هذه الآية الكريمة تعرض لنا سنة الله تعالى في المجتمعات، ومتى يفي دخلها القومي بحاجات أفرادها، ومتى لا يتحقق لها ذلك؟ إذ تعرض الآية حالة القرية وهي ملتزمة، قائمة بواجباتها، تبذل جهدها في إقامة علاقات خارجية اقتصادية، وتسعى سعيها في ممارسة الإنتاج، وحسن الاستهلاك، مما حقق لها الأمن في مجالاته، وما يترتب على الأمن من الاطمئنان وطيب الحياة، ثم عرضت الآية الكريمة حالة القرية، بعد أن غيرت سلوكها ونقضت عهدها وكفرت بأنعم ربها، فتبدل حالها في جميع المجالات.

كانت القرية في الحالة الأولى تعيش مستوى معيشياً طيباً وتنعم بالأمن والاطمئنان لأنها:

١) تطلب رزقها من كل مكان، أي تعمل في شتى مجالات الإنتاج في التجارة والزراعة والصناعة، وشتى مرافق الحياة، تعمل فتحصل على رزقها، وتعمل فتنتج وسائل الدفاع، وتنصب من يحفظون أمنها الداخلي والخارجي،

فيتحقق لها الأمن، كانت هذه حالها، طالما هي قائمة على العمل، فلما كفرت بأنعم الله تعالى عليها، تبدل أمنها خوفاً، وطيب عيشها جوعا، فما هو هذا الكفر الذي بدل حالها ؟ إنه النكول عن العمل، الذي كانت تمارسه، أي عدم استخدام نعم الله تعالى فيما خلقت له، عدم استعمال الطاقة البشرية التي يملكها الأفراد، وعدم استخدام الموارد المادية التي وهبها الله تعالى لها، ممثلة في الأرض وما عليها من إمكانيات وما في باطنها من موارد. وهناك في الغالب- تلازم بين عدم استخدام الإمكانيات البشرية، وعدم استخدام الإمكانيات المادية.

إن الكفر هنا ليس إنكار وجود الله تعالى، وإنما هو عدم استخدام نعم الله فيما خلقت له، فالآية الكريمة لم تقل: فكفرت بالله وإنما قالت: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل:١١٢] فماذا كانوا يصنعون؟ إن صنعهم هو نكوصهم عن استخدام موارد الله تعالى فيما خلقت له، إما بعدم الاستخدام من الأساس كسلاً مثلا، وهذا تبديد وتضييع، وإما باستخدامها فيما حرم الله تعالى، وهو تبديد وتضييع أيضاً، وإما باستخدامها استخداماً سيئاً بالإنفاق على الكماليات وترك الحاجيات والضروريات، وهذا تبديد وتضييع كذلك.

إن المثل الذي ضربه الله تعالى لنا، يقرر أن الكفر بنعم الله تعالى، أي عدم البحث عنها واكتشافها، ثم استخدامها فيما ينبغي أن تستخدم فيه عقلاً وشرعاً، طريق إلى التخلف الاقتصادي، الذي تتمثل أهم مظاهره في الخوف على الحاضر والمستقبل، لأن الجماعة لا تملك مقومات الدفاع عن نفسها، فلا تلبث الأمم

الأخرى أن تتكالب عليها، كما تتمثل مظاهره في الجوع وعدم إشباع الحاجات، لأنها لم تنتج القدر الكافي من الطيبات التي تحقق للجماعة أمنها الغذائي. وإذا اجتمع على الجماعة الخوف والجوع فإنها تكون في أشر حالات التخلف، وأسوأ حالات الاحتياج.

إن الجائع قد يغريه الأمن، فالآمن قد يصبر على الجوع، وربما يستطيع أن يعالج موقفه في ظل الأمن، وإن الخائف قد يجد في ثرائه بعض العزاء، وربما يتمكن في ظل هذا الثراء من إصلاح أوضاعه الأمنية، أما إذا اجتمع الجوع والخوف، أي سوء الأوضاع المعيشية، واختلال الأحوال الأمنية، قلوب واجفة، وبطون خاوية، فأي شيء يتعزى به؟ وأي وضع يصبر عليه ؟ وأية أحوال يمكن إصلاحها في ظل الجوع والخوف؟ لا شك أنه يكون في أسوأ الحالات، وأقسى الظروف، وليس ذلك إلا بما كان يصنع، عندما أهمل وبدد وضيع نعم الله تعالى بصورة من صور التضييع والإهمال.

إن تغيير الأوضاع وتحسين الظروف، وتحقيق الأمن، وإنجاز التقدم، إنما يتحقق بتغيير هذا الصنيع بصنيع آخر، واستبدال الإنجاز والعمل بالإهمال والكسل، وإعمال العقول في اكتشاف سنن الله تعالى في أرضه، وإتباع هديه في اكتشاف الموارد، وابتداع أفضل الأساليب لإدارتها، وأرشد السبل في الاستفادة منها عند ذلك تستعيد الجماعة- في المثل القرآني الذي نحن بصدده- الأوضاع التي كانت عليها، قبل أن تكفر بنعم الله تعالى، وتخرج عن هديه، عند ذلك يعود إليها الأمن والاطمئنان، ويأتيها رزقها رغدا من كل مكان، لأنها سعت إلى تحصيله، طبقاً لسنة الله تعالى في تحصيل الرزق والحصول على الدخل.

إن هذا المثل الذي ضربه الله لنا- وكل الأمثال في القرآن الكريم- إنما ضربت من أجل العظة والاعتبار، وما يتعظ ويعتبر إلا أصحاب العقول

﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾

[العنكبوت:٤٣]

إن الأمة الإسلامية اليوم في مجملها، قد اجتمع عليها الخوف والجوع معاً، فهي لا تنتج ما يمكنها أن تدافع به عن نفسها، وهى لا تنتج ما تسد به حاجات أبنائها، فهي عالة على غيرها في وسائل الدفاع، كما هي عالة في وسائل الإشباع، وقد بلغ بها الوهن إلى الدرجة التي يتحكم فيها أعداؤها في تسليحها وطعامها، فلا يسمحون لها من السلاح إلا بما لا يضرهم، ولا يقدمون لها من الطعام إلا ما يبقيها تابعة لهم، أما إن حاولت بعض بلاد الإسلام أن تنتج من السلاح ما يكافئ الأسلحة التي يملكها أعداؤها، فإنه يحال بينها وبين ذلك بشتى الطرق، وإن حاولت أن تكتفي من الطعام وضعت أمامها العراقيل والصعاب، إن لم تحارب علانية. وما تمكن أعداء الأمة الإسلامية من أن يفعلوا ذلك إلا بتفريطها في إمكانياتها وطاقاتها، وكفرها بنعم الله تعالى عليها، تلك النعم التي كان بالإمكان أن تكون من أقوى الأسلحة في يدها، تنال بها حقوقها، وتوفر بها الخير لأبنائها.

إن هذا المثل يجب أن يوقظنا من غفلتنا، ويطلعنا على حقيقة موقفنا، وأن يبصرنا بالطريق الصحيح إلى استعادة الأوضاع التي كنا عليها طوال تاريخنا

﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾

[العنكبوت:٤٣]

إنها- كما قلنا- سنة الله تعالى لا تتبدل ولا تتحول، جاءت في أسلوب القضية الشرطية التي قلنا إن الجزاء فيها متوقف على تحقيق الشرط، من يستقم على أمر الله، ويوفر العدل الذي هو شريعة الله، تفيض عليه بركات الله تعالى ويأكل من فوق رأسه ومن تحت قدميه. يقول الإمام على كرم الله وجهه: «من أخذ بالتقوى غربت عنه الشدائد بعد دنوها، وأحلوت له الأمور بعد مرارتها وانفجرت عنه الأمواج بعد تراكمها، وأسهلت له الصعاب بعد انصبابها، وهطلت عليه الكرامة بعد قحوطها، وتحدبت عليه الرحمة بعد نفورها، وتفجرت عليه النعم بعد نضوبها، ووبلت عليه البركة بعد ارذاذها»[1].

٤/٤: سنة الله في الاستهلاك

خلق الله تعالى الإنسان لا تستقيم حياته بدون استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات. أي لا تستقيم حياته بدون ممارسة الاستهلاك، ذلك أن الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات، ومن ثم فمن الطبيعي أن يسمح الله للإنسان بالاستهلاك ويبيحه، بل ويأمر به ويحث عليه. قال تعالى ﴿وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾[الملك:١٥]، فهذا أمر بالاستهلاك، بعد أن أمر الله تعالى في الآية نفسها بممارسة الإنتاج ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾[الملك:١٥]، والإنتاج- كما يتضح من الآية الكريمة- إنما يمارس في الأصل من أجل تحقيق امكانية تحقيق الاستهلاك، ذلك الاستهلاك الذي لا تستقيم الحياة الإنسانية إلا به.

---

(١) نهج البلاغة: جمع الشريف الرضي، نشر دار المعرفة، بيروت، بدون رقم أو تاريخ، شرح وتعليق الإمام الشيخ محمد عبده.

وعليه فإن سنة الله تعالى تقضي بأن يُمارس الاستهلاك، وأن يُتخذ طريقاً إلى حفظ الحياة الإنسانية. وإذا كان الهدف من الاستهلاك هو حفظ الحياة الإنسانية ذات الطبيعة التي لا تقوم بغير استهلاك السلع والخدمات، فإن هذا الاستهلاك يجب أن يكون في حدود الغاية منه، أي حفظ الحياة الإنسانية لا تدميرها، أي أن الاستهلاك لا ينبغي أن يصل إلى ما يتعارض مع الغاية منه، وهي حفظ الحياة، فإذا وصل الاستهلاك إلى هذا الحد، أي حد تهديد الحياة الإنسانية، وليس المحافظة عليها، فقد خرج عن الغاية التي شرع من أجلها.

ومن ثم فإن سنة الله في الاستهلاك تشتمل على عدم جواز وصول الاستهلاك إلى هذه المرحلة، أي تدمير الحياة الإنسانية، بصورة مباشرة وباستهلاك السلع المدمرة لها، مثل شتى السلع والخدمات المحرمة من خمور ومخدرات، ومراقص.... إلخ، أو بصورة غير مباشرة عندما يتجاوز الاستهلاك الحدود المباحة إلى حدود الإسراف والتبذير. وتهديد الحياة في هذه الصورة يأتي من عدة مصادر، إذ الإسراف يخل بإنماط الاستهلاك في المجتمع، فتتهدد الحياة الإنسانية والإسراف يخل بقدرة الجسم الإنساني على أداء واجباته، فتتهدد الحياة الإنسانية. يقول عمر بن الخطاب: «إياكم والبطنة، فإنها ثقل في الحياة، وفتن في الممات»[1]. فهي ثقل في الحياة، أي تعوق عن القيام بالأعمال. والإسراف يبدد الموارد التي جعلها الله للناس قياماً، ومصدراً للطيبات، فتتهدد الحياة الإنسانية، والإسراف في الاستهلاك من مصادر تلوث البيئة، وإذا لوثت البيئة فقد تهددت الحياة الإنسانية. والمسرفون بسلوكهم الاستهلاكي يفسدون في

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الشعب، القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٤٨٩.

الأرض بصورة إجمالية، والإفساد في الأرض يهدد الحياة الإنسانية ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[الشعراء:١٥١-١٥٢].

وهكذا يتبين بجلاء أن الاستهلاك المأمور به، لا يصح أن يصل إلى نقيض المقصود منه. وتكون سنة الله في الاستهلاك متمثلة في وجوب القيام به في الحدود التي تحفظ على الإنسان حياته في أفضل صورها، ولا تؤدى إلى الإخلال بدوره في عمارة الأرض. والاستهلاك الذي يخل بدور الإنسان في عمارة الأرض، هو الذي يقل عن أو يتجاوز الحدود التي تحفظ الحياة في أفضل صورها كما قلنا. ولذلك وجدنا الإسلام ينهى عن أن يقل الاستهلاك أو يزيد عن هذا المقدار فهو ينهى عن التقتير في الإنفاق الاستهلاكي، ويعتبر المقتر عاصياً لله تعالى، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾[الإسراء:٢٩]. ويقول النبي ﷺ «**وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا**»[1]، فمن هذه النصوص ندرك أن هناك حداً أدنى للاستهلاك لا ينبغي للفرد أن يعيش دونه، طالما هو قادر على تحقيقه، فإن لم يفعل فقد ارتكب إثم التقتير. وكذلك ينهى الإسلام عن أن يتجاوز الاستهلاك قدراً معينا وإلا اعتبر المتجاوز مسرفاً، والسرف كما يقول الرازي: «مجاوزة الحد في التنعم والتوسع في الدنيا، وإن كان من حلال»[2]. إن الإسراف محرم في الإسلام في كل شيء، حيث جاء النهى عنه مقروناً بالمأكل والملبس والمشرب والصدقة، وجاء مطلقاً عن التقييد بشيء، مما يعنى تحريمه في كل شيء. يقول

---

(١) الصنعاني، سبل السلام، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٠، ج ٣، ص ١٥٦٩.

(٢) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ٢٤، ص ١٠٩.

الله تعالى ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[الأعراف:٣١]، ويقول: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[الأنعام:١٤١]، ويقول سبحانه ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[الشعراء:١٥١-١٥٢].

فعلى المسلم إذن أن يتجنب الإسراف في شتى صوره، في المأكل والملبس والمشرب، والصدقة، والترفيه، وسائر الأغراض المشروعة، لأن الإسراف يعنى تبديد الموارد وإضاعة الثروات في غير نفع، وهو في الوقت نفسه، يدفع القوى الاقتصادية في اتجاه التضخم، الذي يحطم الثروات النقدية، فهو في ذاته تبديد وتحطيم للثروات، وفيما يؤدى إليه التضخم من تحطيم لبعض الثروات، من أجل هذا فإن أهم ما فسرت به إضاعة المال التي نهى عنها في الحديث الصحيح، الإسراف.

وإذا كان الإسلام قد نهى عن التقتير كما نهى عن الإسراف، فإنه يكون قد أمر بالاستهلاك في الحدود التي تحفظ الحياة الإنسانية في أفضل صورها، هذا المستوى من الاستهلاك هو الذي يطلق عليه في الإسلام القوام بين التقتير والإسراف ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:٦٧]

ومن هنا فإن مجال حركة المجتمع المسلم الاستهلاكية يقع في هذه المنطقة، وهو فيها حر الحركة، إن شاء كان في أولها وإن شاء كان في وسطها، وإن شاء كان في أعلاها، تبعاً للإمكانيات المتاحة، وما يهدى إليه العقل السليم، والفكر الاقتصادي الرشيد، والموقف النفسي للمستهلك الفرد.

هذه هي سنة الله في الاستهلاك، فمن استجاب لها، استقامت حياته، ومن لم يستجب لها حقت عليه نتائج مخالفتها، تلك النتائج التي أشارت إليها آيات الكتاب الكريم، مغبة على نتائج تجاوز حدود الاستهلاك بالزيادة أو بالنقص.

إن تجاوز حدود الاستهلاك بالزيادة هو الذي وصفه القرآن الكريم ببطر المعيشة، أي تجاوز حد الاستهلاك بالزيادة إلى الحد الذي يصل إلى الترف وبطر النعمة. فإذا وصل الأمر إلى أن يصبح ذلك صيغة للمجتمع فقد قرر الله تعالى أنه يقود إلى هلاك المجتمع وتدميره، فيقول تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[الإسراء:١٦]. ويقول سبحانه: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾[القصص.٥٨]

وهلاك المجتمع- نتيجة لتجاوز حدود الاستهلاك إلى أن يصل إلى الترف وبطر النعمة- صور عدة، وليس بشرط أن يكون هذا التدمير فناءاً مادياً، أو استئصالاً للشأفة، وإنما يتحقق الهلاك المعنوي للمجتمع بخروج حياته من حالة الاستقامة والصلاحية، إلى حالة الاضطراب، ونكد العيش، وضوائعه، عندما يقع في الجوع والخوف بما كان يصنع، عندما تأخذ المشاكل بتلابيبه، فلا يخرج من مشكلة إلا ليقع فيما هو أشد منها، وكل هذه صور من الهلاك أشار إليها القرآن الكريم كأنواع من العقاب حلت بالمجتمعات التي بطرت النعمة، وأترفتها السعة فلم ترع حق الله تعالى فيما أنعم عليها به من نعم.

وكذلك فإن تجاوز حدود الاستهلاك بالنقص يؤدي أيضاً إلى هلاك المجتمع، فتجاوز حدود الاستهلاك بالنقص هو الذي وصفه القرآن الكريم

بالتقتير والبخل، وهى كلها ألفاظ تصف هذا التجاوز في الاستهلاك بالتدني إلى الدرجة التي تفسد الحياة الإنسانية، والحياة الاجتماعية. إنه ظلم للنفس وللمجتمع؛ أما أنه ظلم للنفس فلأنه يحرمها مما هي في حاجة إليه، ويعوقها عن أداء وظائفها في الحياة، وأما أنه ظلم للمجتمع فلأنه يؤدى إلى نقص الطلب الفعال فيه، حتى يوقعه في الكساد، ويلقى به إلى التهلكة. يقول الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، ويقول النبي ﷺ: «وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا».

كما أن التقتير يخل بقدرة الأفراد على القيام بواجباتهم، فيصيب الأمة في طاقتها الإنتاجية، ممثلة في الأفراد الأقوياء بدنياً ونفسياً وعقلياً وفنياً، فلا تملك الأمة مقومات البقاء ومغالبة الأقوياء، فتقع في براثن الهلاك. فالتهلكة والهلاك هي النتيجة المتوقعة للمجتمع الذي ينتشر فيه تجاوز الحد الأدنى من الاستهلاك، إذ يمارس أفراده التقتير ويتصفون بالبخل، خضوعاً منهم للشح.

وهكذا نرى أن الهلاك هو عقوبة المجتمعات التي تنزل بها بسبب عدم استجابتها لسنة الله تعالى في الاستهلاك.

٥/٤: سنة الله تعالى في العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية هي ما يقوم بين الناس من علاقات وهم بمعرض استخدام موارد الله تعالى في إشباع حاجاتهم، باشتقاق السلع والخدمات المشبعة (الطيبات) من هذه الموارد. ويمكن أن نقول عن هذه العلاقات إنها

جوهر النظام الاقتصادي الذي يقوم بالوظائف الاقتصادية المختلفة، والتي من خلالها نتناول جوانب المشكلة الاقتصادية.

هذه العلاقات أقامها الله تعالى على أساس عام، هو سنة من سننه سبحانه، هذا الأساس هو العدل الذي قامت به السموات والأرض، العدل في كل شيء، وتجنب الظلم في كل شيء، يقول الله تعالى في حديثه القدسى «يَاعِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظْلِمُوا»[1]، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾[النحل:٩٠]، ويقول عز وجل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨]، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[النساء:٥٨]. إلى غير ذلك من تعليمات الله تعالى وتعليمات رسوله التي تؤسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشئون الحياتية على العدل، وتبين أنه حكم الله تعالى، ومراده من عباده، وسنته فيهم، التي يعاملهم على أساس منها، فإن هم استجابوا لها، ونظموا شئونهم على هدى منها، استقامت أحوالهم، وازدهرت مجتمعاتهم، وإن تنكبوا الصراط السوي وأداروا ظهرهم لها، حلت بهم العقوبات التي جرت سنة الله تعالى بأن تنزل بكل من يقيم حياته على الظلم، ويبنيها على غير سنن العدل.

يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾[هود:١١٧]. قال الرازي في تفسير هذه الآية: «إن المراد من

(١) جزء من حديث قدسي طويل.

الظلم في هذه الآية الشرك، والمعنى أن الله تعالى لا يهلك أهل القرى بمجرد كونهم مشركين، إذا كانوا مصلحين في **المعاملات فيما بينهم**، يعامل بعضهم بعضاً على الصلاح، وعدم الفساد»[1].

أي إن **المعاملات** بين الناس إذا قامت على أساس من الصلاح وعدم الفساد، أي على العدل وحصول كل ذي حق على حقه بغير ظلم لأحد المتعاملين. فإن المجتمع الذي تقوم فيه هذه العلاقات هو بمنأى عن الهلاك، وإن كان لا يؤمن بالله تعالى. أي «أن الدولة الكافرة قد تكون عادلة، بمعنى أن حكامها لا يظلمون الناس، والناس أنفسهم لا يتظالمون فيما بينهم، فهذه الدولة مع كفرها، تبقى، إذ ليس من سنة الله تعالى هلاك الدولة بكفرها فقط، ولكن إذ انضم إلى كفرها ظلم حكامها للرعية، وتظالم الناس فيما بينهم، أهلكهم الله»[2].

وهذا هو ما قرره الإمام ابن تيمية بوضوح في المقولة التي اشتهرت عنه إذ يقول: «وأمر الناس إنما يستقيم في الدنيا مع العدل، الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم، أكثر مما يستقيم مع الظلم في الحقوق، وإن لم يشترك في إثم، ولهذا قيل أن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة»[3].

---

(١) الفخر الرازى، التفسير الكبير، مرجع سابق، تفسير الآية رقم ١١٧ من سورة هود.

(٢) د. عبد الكريم زيدان، سنة الله في الأمم والأفراد والجماعات، مطبعة الرسالة، ط ١ بدون تاريخ ص ١٢٢

(٣) ابن تيمية، رسالة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، ص٤٠.

فسنة الله تعالى في العلاقات الاقتصادية، التي عبر عنها الرازي «بالمعاملات فيما بينهم» أن تقوم على العدل وليس الظلم، ولا يضر العدل إن شابه أنواع من الإثم ولا يصلح الظلم وإن خلا من أنواع الإثم الأخرى، كما بين ابن تيمية.

هذه السنة إذا تحققت في المجتمع إزدهرت حياته، واستقامت أحواله، وفاضت فيه الخيرات، يقول النبي ﷺ «**إِقَامَةُ حَدٍّ فِي الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ أَنْ يُمْطَرُوا أَرْبَعِينَ يَوْمًا**» فإقامة الحدود تعنى إقامة العدل، وهذا في تأثيره يشبه تأثير المطر الذي ينبت به الزرع، ويحيا به الفرع، وتنمو به الأرض، وعليه تقوم الحياة. إن إقامة حد واحد يقيم عدلاً بين طرفين، فيدل كل هذا الخير في أثره على المجتمع. ومن هنا نفهم أيضا كيف أن التفرقة في إقامة الحدود بين الناس تقود إلى هلاك المجتمع، إن السبب هو غياب العدل الذي تستقيم به الحياة «إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»[1].

إنها التفرقة في المعاملة بين الناس على أساس من مراكزهم الاجتماعية، حيث يباح للأقوياء والمتسلطين الخروج على القوانين، بل واستخدامها في تحقيق أغراضهم ومآربهم الخاصة، بينما تطبق بأقصى درجات الحزم- إن لم تكن القسوة- على عامة الناس وسوادهم الأعظم، عندها تتبين الغالبية أنها لا تعيش في وطنها، فتهاجر إلى داخلها وعمقها النفسي وتشعر بغربتها في بلادها، وتقل

---

(١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، انظر رياض الصالحين، حديث رقم ١٧٦٧ ط دار إحياء التراث بدولة قطر. ط الأولى ١٩٨٦.

رغبتها في العمل والإنتاج، لأنه في ظل الظلم، لن تكون ثمراته لهم، وفى النهاية يحل بالمجتمع ما يحل بكل ظالم مهما طال عمره ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[النمل:٥٢]

إن الظلم إذا سمح له بالظهور ورضي به على أساس أي مستوى من المستويات لا يلبث أن يتفشى حتى يعم المجتمع كله وفى كل مستوياته، وكأن المستويات المختلفة تشبه الأنابيب المستطرقة التي يتخللها الماء، فينتقل من أنبوب بالظلم في مجال من مجالات الحياة، فإنه لا يلبث أن يظهر في مجال ثان وثالث حتى يعم المجتمع كله.

إن الشخص الذي يظلم غيره، يُظلم أيضا من شخص آخر، وربما يُظلم من نفس الشخص الذي ظلمه من قبل، أي يقع في المجتمع الظلم المتبادل بين الأفراد والفئات، بين الحكام والمحكومين، بين العمال وأرباب الأعمال، بين التجار والمستهلكين، إلى آخر من تقوم بينه وبين غيره علاقة أو تعامل.

إن رب العمل الذي يظلم العاملين لديه، بغبنهم حقوقهم وإنقاصهم أجورهم، سيجد من يفعل به ذلك ممن يوردون إليه المادة الخام، أو يتعاملون معه في الميدان الضريبي مثلاً، بل ربما لحقه الظلم من العمال الذين ظلمهم عندما يردون الظلم بظلم آخر، يتمثل في عدم آداء الواجب بعدم الإتقان والتجويد، فتخرج المنتجات من أيديهم أقل جودة من المطلوب، ولن يحصل رب العمل في هذه الحالة على العائد المرتفع الذي أراده، ومن أجله ظلم العمال وأنقصهم حقوقهم. وهكذا تولى ظالم على ظالم، وانتشر الظلم في جنبات المجتمع، عندما سمحت بظهوره في جانب منها، وصدق الله العظيم عندما

يقرر هذه الحقيقة فيقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[الأنعام:١٢٩].

إن الظالم سيجد من يوقع به الظلم، والمسئول عن وقوع الظلم به هو ظلمه السابق لغيره، فهذه سنة الله تعالى، أن يولى بعض الظالمين بعضاً، وأن يسلط الظالم على ظالم، ثم يسلط على الظالم ظالماً ثالثاً، حتى تصبح العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كلها مبنية على الظلم، وعندها يحل بالمجتمع جزاء الظالمين، وهو الهلاك ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾[الكهف:٥٩]، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنبياء:١١]، ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام:١٤٧]، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[الأنعام:٢١، ١٣٥، يوسف:٢٣].

إنها الحلقة المفرغة من الظلم إذاً، وعلاجها يكون بالإقلاع عن الظلم، والعودة إلى إقامة العلاقات الاقتصادية على أساس من العدل، فإذا قدر [illegible] أن يثوب إلى رشده قبل أن يحل به الهلاك استفاد من العلاج، وإن [illegible] ذلك أنطبقت عليه سنن الله تعالى في هلاك الظالمين، والذي يحل وإن [illegible] لسنة الله أيضا ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل:٦١]

[illegible] المجتمع وإعطاؤه فرصة لكي يصلح أوضاعه، ويبنى علاقاته [illegible] بعد أن سادها الظلم، فإذا انقضت الفرصة، ولم يستغلها المجتمع،

جاء أجله، وحانت ساعة استبداله ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾[الأنبياء:١١].

وقد يقول قائل: إن الظلم لم تمارسه الغالبية حقاً، ولكن هناك من الناس من لا يقر بهذه الممارسات ولا يرضى عنها، فهل يهلك مع الهالكين؟

والإجابة تولتها آية أخرى في كتاب الله تعالى، تحذر هذا البعض من الناس من مغبة الظلم الذي استشرى في المجتمع، وأن هلاكه- إذا وقع- لن ينجو منه أحد، تقول الآية الكريمة ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[الأنفال:٢٥] ويقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»(١).

وإن أهم المجالات التي يطلب فيها العدل بصورة أكثر من غيرها، هي مجال التوزيع في الثروة وفي الدخل، ثم مجال الحقوق المدنية، والتسوية بين الناس فيها، فإنه إن تحقق العدل في هذين المجالين سرى إلى غيرهما من المجالات بصورة تلقائية، وتتكرر فكرة الأنابيب المستطرقة هنا ولكن في الاتجاه الصحيح الذي يسير نحو نشر العدل وجعله قاعدة لبناء الحياة.

ولعله من المفيد هنا أن نوضح فكرة ربما يأخذها الناس قضية مسلمة، وما

(١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة، انظر رياض الصالحين، مرجع سابق، حديث رقم ١٩٧.

هي بذلك، لقد درج مفكرونا بصفة عامة على اعتبار العدل سمة من سمات الإسلام[1]، وخصيصة من خصائصه، وهم يقصدون أن يوضحوا أهمية العدل ومكانته في الإسلام، والذي نريد إيضاحه أن العدل في الإسلام أكبر من أن يكون سمة من السمات أو خصيصة من الخصائص، إنه ركن ومقوم من مقومات الإسلام، وشتان بين السمة التي هي وصف للشيء وبين المفهوم أو الركن الذي هو جزء من ماهية الشيء وذاته.

إن الإسلام إذا يعطي عدالة العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، أهميتها، ويحفظ له مكانتها في تنظيمه للحياة بجعلها مقوماً من مقومات الإسلام وركناً من أركانه، وجزءاً من ماهيته، وليس غريبا بعد ذلك أن يكون الخروج على سنن العدل في العلاقات الاقتصادية، محطماً للمجتمع مهلكاً له، وأن يكون الالتزام بالعدل مفتاحاً إلى التقدم وازدهار الحياة وطيب المعيشة. أي ليس غريباً أن يكون ابتناء العلاقات الاقتصادية على العدل سنة من سنن الله تعالى، يعامل خلقه بناء على موقفهم منها ومدى استجابتهم لها كما بينا.

٦/٤: سنة الله في التغيير

من المشاهد أن أحوال المجتمعات لا تثبت على وضع دائم، بل ينالها التبدل والتحول، ويعتريها التقدم والتخلف، وينالها الازدهار، كما يحل بها

---

(١) الشيخ الإمام أبو زهرة، الدعوة إلى الإسلام، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٧٢ إذ يقول في ص ٢٠٠: «إذا كان لكل دين سمة تميزه، فسمة الإسلام العدالة».

الاضمحلال، فتقوم الدول وتسقط، وترتفع الحضارات وتهوى، وتسعد المجتمعات وتشقى، ويمر بها رغد العيش، كما تكتوي بضنك المعيشة.

بيد أن هذا التقدم والتخلف، والعلو والسقوط، ورغد العيش وضنك المعيشة، إلى آخر ما يقع من تغيرات، لا يقع اعتباطاً، ولا يحدث صدفة، وإنما يقع وفق نظام الله تعالى، وسنة له تحكم كل التقلبات التي تمر بها المجتمعات والدول والحضارات عبر العصور. وهذه السنة- كغيرها من سنن الله تعالى- مطردة عامة لا تتبدل ولا تتخلف، ولا يستثنى منها أحد، فلن تجد لسنة الله تبديلا، ولن تجد لسنة الله تحويلا. فما هي السنة التي تحكم هذه التغيرات؟

إنها- إجمالي- سنة الله في التغيير، ولكن: ما هي سنة الله في التغيير ؟ تلك التي هدانا إليها، وكشف لنا عنها سبحانه في كتابه الكريم.

لقد بين لنا سبحانه، أنه قد أقام علاقة سببية بين التغيرات التي تشاهد على أرض الواقع، وبين ما يحدثه الإنسان من تغيرات في قيمه الخلقية، وقدراته النفسية، وسلوكياته الإنسانية. لقد جعل سبحانه، هذه التغيرات ترتب ما يقع في المجتمعات من أحداث، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]. فقد ربط سبحانه بين التغيرات التي يجريها على المجتمعات، وما يصيبها من شتى التحولات، من تقدم وتخلف، وعلو وسقوط، ورغد عيش، وضنك معيشة، ربط كل هذه التغيرات وأمثالها بما يحدثه الإنسان، فاعلة أو غير فاعلة، وما يقوم به من سلوكيات إيجابية أو سلبية. هكذا ربط الله تعالى التغيرات في واقع الحياة المادي، بالتغيرات في النفس الإنسانية، ربطاً لا ينفك،

فلا يحدث هذا حتى يحدث ذلك. سنة الله تعالى لا تتخلف، إذا حدثت تغيرات معينة في النفس الإنسانية، استلزمت تغيرات متناسبة معها على أرض الواقع، فتكون سنة الله أو أمر الله غير مردود عن هذا المجتمع، الذي أحدث هذه التغيرات في النفوس ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[الرعد:١١].

ومن ثم فإن الشرط الجوهري لتغيير الواقع الذي يحيط بنا، من وضع غير مرغوب فيه إلى آخر مرغوب فيه، لا يكون بالبحث عن الشروط المادية لهذا التغيير من رؤوس أموال ومصادر ثروة الإنسان، وقيمه التي يحملها، والصفات التي هو عليها.

إن هذه التغيرات التي تصيب النفس الإنسانية يمكن تشبيهها بما نسميه في البحوث العلمية «بالمتغير المستقل» وما يحيط بنا من أوضاع، أو ما نريد تحقيقه على أرض الواقع، نستطيع أن نسميه «بالمتغير التابع» فإذا توفر المتغير المستقبل تبعه في الوجود المتغير التابع لا محالة.

وعليه فإن البحوث المطلوبة لتحقيق التقدم، والخروج بالمجتمعات من وهدة التخلف، نبدأ بالبحث في الجوانب النفسية للإنسان، وكيف يمكن أن نصاغ الصياغة التي تجعله قادراً على الوفاء بمهماته في هذه الحياة. إننا إذا امتلكنا القدرة على البناء أمكننا بسهولة إقامة صروح التقدم، والتغلب على أوضاع التخلف. إن التغيرات النفسية التي تصيب النفس الإنسانية هي الحاكمة إذا، إن كل التغيرات التي يجريها الله سبحانه وتعالى في المجتمعات، تتبع هذه التغيرات التي يحدثها الإنسان بنفسه وقيمه وسلوكه.

لقد قلنا من قبل، إن سنن الله تعالى في الميدان الاجتماعي لا تجرى من فوق رأس الإنسان أو رغماً عنه. وإنما تجرى من بين يديه وباستخدام سلوكياته ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]. إن كل ما يناله الإنسان من خير أو شر في هذه الحياة، فهو تابع لسلوك قام به، وموقف اتخذه، والله يعامله طبقاً له ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [النبأ:٢٦]

ومن ثم فإن التقدم ـ وهو شغل المجتمعات الشاغل، وهاجسها الذي لا يغيب ـ ليس مدخله الحقيقي بناء محاور الإنتاج على أهميتها الكبيرة، وإنما مدخله الحقيقي بناء الإنسان. ذلك أن أي تغيرات تصيب النفس الإنسانية أولاً، فإنما مصدرها تغيرات تصيب النفس الإنسانية أولاً، ثم تؤثر في الحياة التي يصنعها الإنسان. فما لم يتغير الإنسان في آرائه واتجاهاته ومواقفه، وما لم يتغير محتواه النفسي، فلن يتغير شيء في محيطه الاقتصادي المادي. إن كل تغير مادي إنما يأتي نتيجة تغيرات نفسية يحدثها أفراد المجتمع، ويتلبثون بها إيجاباً أو سلباً.

وقد قررت الناحيتين الآية الكريمة التي أوردنا سابقاً وهى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]. فالتغيرات كلها الواقعة بالمجتمع إيجاباً أو سلبياً، إنما تحدث بسبب تغيرات نفسية يحدثها أفراد المجتمع، كما أن التغيرات السلبية فقط قد جاءت الإشارة إليها لخطورتها في آية أخرى مستقلة، برغم تضمن الآية السابقة لها، لقد جاءت الإشارة إلى التغيرات السلبية في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال:٥٣].

فنعم الله تعالى تقر بالمجتمع ما قر الأفراد على اتباع الأسباب والسير على السنن التي أنتجت هذه الأسباب، أما انهيار المجتمع وسلب نعم الله منه، فإنه يحل بالمجتمع نتيجة تغيرات في النفوس، ينزل بها الناس عن النعمة التي استحقوا الوصول إليها باتباعهم سنن الله المؤدية إليها، فإذا غيروا وبدلوا انطبقت عليهم سنة الله تعالى في سلب النعم ورفعها.

إن قصة سبأ مثال تطبيقي واضح لهذه الحقيقة. فلقد أشار القرآن الكريم لهذه القصة إلى أن سلب النعم التي يرفل فيها المجتمع، إنما يقع بسبب ما يحدثه أفراده من تغيرات في نفوسهم، لقد أعرض أهل سبأ بعد إيمان، وطغوا بعد اعتدال، وظلموا أنفسهم بعد إحسان، فكان أن بدل الله حالهم من التقدم والازدهار إلى التخلف الاقتصادي والانهيار. قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴿١٧﴾ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾

[سبأ:١٥-١٩]

وهكذا يقرر القرآن الكريم أن التغيرات النفسية، مقدمة للتغيرات المادية التي تحل بالمجتمعات في شتى الاتجاهات. وهكذا يتعامل الله تعالى مع عباده، طبقا لسنة واضحة محددة بيّنها لهم، حتى يتمكنوا من اختيار الطريق الذين

يسلكون، والعاقبة التي إليها يصيرون. وهكذا تصبح طريق التقدم المنشود، مبينة واضحة لمن شاء أن يسلكها، ومن تنكب هذا الطريق حلت له العقوبة طبقاً لسنة الله تعالى فلا يولمن على فشل جهوده، إلا سلوكه الذي سلك، وطريقه الذي اختار، فقانون الله تعالى عام، وسنته صارمة لا تحابى أحداً ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١].

٧/٤: موقف المسلم من السنن الإلهية

الآن وقد علمنا أن لله سنناً تخضع لها الحياة والأحياء، وسننا تخضع لها الجانب المادي من الكائنات الحية، إلى جانب الكون المادي المسخر من الله تعالى. فما الذي يطلبه الإسلام منا حيال السنن كي نصل إليها ؟ وما الذي يطلبه منا بعد اهتدائنا إليها ؟

بخصوص السؤال الأول فإن الله تعالى لم ينزل الآيات التي تشير إلى وجود السنن، ولا الآيات المتضمنة في ذاتها سنناً، كي نتعبد بتلاوتها فحسب، وإنما أشار إلى وجودها، ثم طالبنا بالبحث عنها واكتشافها، حتى يتحقق معنى تسخير الله تعالى مما في الكون من قوى للإنسان، وحتى ينتقل التسخير من ميدان القوة إلى ميدان العقل.

إن الكون مسخر للإنسان، لكن إذا كان الإنسان يجهل السنن التي يسير عليها الكون فلن يستطيع أن يستفيد من القوى المسخرة، وإنما يتمكن من ذلك عندما يصل إلى العلاقات التي توجد بين المقدمات ونتائجها، بين الأسباب ومسبباتها، بين القوانين وشروط انطباقها، عند ذلك فقط يمكن للإنسان أن يخرج التسخير من ميدان القوة إلى ميدان العقل.

إن قول الله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ [آل عمران:١٣٧] هو أمر صريح بالبحث عن سنن الله تعالى واكتشافها، فنحن مطالبون بالسير في الأرض والبحث والنظر إلى السنن التي تحكم إن في الجانب المادي وإن في الجانب الإنساني، إننا مكلفون باتخاذ الكون ميدانا للدراسة حتى نصل إلى السنن التي تحكمه، فتمكن من الاستفادة من القوى الكامنة فيه، بإخراج التسخير- كما قلنا- من حالة القوة إلى حالة الفعل.

وبنفس القدر الذي ندرس الكون والعلاقات التي تحكمه، نحن مكلفون باستنباط السنن التي تحكم الاجتماع البشرى وتحكم السلوك الإنساني. وتخضع لها المجتمعات في تقدمها وتخلفها، ونهوضها وكبوتها وفى انتصاراتها وهزائمها، في رفعة شأنها واضمحلال أمرها، في عنفها يطيب المعيشة أو ضنكها، إلى أخر الأحوال التي ترد على الأمم والمجتمعات. وتستنبط هذه السنن من كتاب الله تعالى وسنة رسوله -، هذا تكليف صريح في الحالتين، حالة السنن التي تحكم الجانب المادي، والسنن التي تحكم الجانب الإنساني.

هذا ما يطلبه الإسلام من المسلم حيال الوصول إلى السنن، أما ما يطلبه منه بعد الوصول إليها فإنه تكليف آخر، أشد وضوحا وأقوى طلبا، انه التكليف باستخدامها والسير عليها وعدم تجاهلها، لأن كون الله تعالى لا ينقاد للإنسان لغير ذلك، والاستفادة مما أودع الله تعالى به من إمكانيات لا يدرك بغير هذا الطريق. إنه بدون الأخذ بالسنن والسير عليها لا تكون هناك قيمة لاكتشافها والعلم بها فالعلم بالسنة لا يغنى عن العمل بها شيئا، إن العامة والخاصة يعلمون سنة الله في التغيير المستفادة من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ

﴿مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١] بيد أن هذا العلم لم يجد شيئا في تغيير أحوال المسلمين المتردية اليوم والتي تزداد ترديا عقداً بعد آخر.

إن علمنا بهذه السنة أو اكتشافنا لها يتطلب منا أن نتمثلها في حياتنا وأن تصطبغ بها أمورنا، وأن تنفعل بها جماهيرنا في حركة ذاتية نحو تغيير السلوك الإنساني، الذي يبنى على التغير النفسي.

إن علمنا بهذه السنة يتطلب منا إنزال الواقع على حكمها، واشتقاق برنامج عمل على أساس منها، أما تلاوتها آناء الليل وأطراف النهار والاستشهاد بها من الدعاة والمصلحين، فليس له من تأثير على مجريات الأمور العملية.

إن الوقوف على السنة الإلهية في ميدان ما ثم طرحها من وراء الظهر، إنما هو كفران لنعمة الله تعالى، وكفران النعمة، إنما يعقب النقص في الإنتاج ومن ثم نقص الإشباع، ثم انتشار الخوف وذهاب نعمة الأمن من المجتمع يقول تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[النحل:١١٢].

إن الذي ترتب على كفران هذه القرية بنعم الله تعالى، هو إذاقتها لباس الجوع، ولباس الخوف بسبب صنيعهم هذا، وهو كفران النعمة.

إن المطلوب منا إثر التعرف على السنن الإلهية، أن تستخدم هذه السنن في الحصول على نتائجها الإيجابية في بناء الحياة وإنهاض المجتمع، كما نستخدمها في توقى النتائج السلبية المترتبة على تجاهلها، والمتمثلة في تردى المجتمع،

وانتقاص العرى التي تحقق تماسكه وتكفل بقاءه، أي أن السنة الإلهية يستفاد منها في اتجاهين إتجاه إيجابي لتحقيقه، واتجاه سلبي لتوقيه وهذا معنى ما قاله السلف بخصوص فعالية القدر بالقدر، والفرار من قدر الله إلى قدر الله سبحانه. إن أقدار الله تعالى هي سننه، وهي غلابة تنطبق لا محالة بصورة مطردة عامة- كما قلنا- ولا يعادلها ويوازنها إلا قدر آخر، وسنة أخرى تتحقق شروطها، فتتحقق نتائجها، فتستقيم الحياة، ويكون المسلم بذلك مستجيباً لأمر الله.

ولعلنا بهذه الجولة مع سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي نكون قد وضعنا أمام المسلم صورة واضحة لما ينبغي أن يكون عليه تعامله مع دنياه التي يعيش فيها حياته متعاملاً مع أحداثها، مؤثراً فيها، مستخدماً سنن الله سلماً يصعد عليه إلى مدارج الرقي والتقدم في الجوانب المختلفة ذلك أن المسلمين كغيرهم لا يستثنون من الخضوع لسنن الله تعالى وفقاً لشروط انطباقها.

إن بيان سنن الله تعالى لنا، أو وصولنا إليها بالاكتشاف، نعمة من نعم الله علينا، لا يجوز إهدارها، بل يجب الاستفادة منها واستخدامها- كما تستخدم كل النعم- فيما خلقت له.

لقد وضحت لنا السبل، وبينت لنا السنة، كي نهتدي بها حياتنا، ونصنع بالسير عليها واقعنا ونحقق بها أفضل الأوضاع المرضية لنا.

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[النساء:٢٦]. **صدق الله العظيم**

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،